العقوبات الدولية على سوريا منذ بدء الحركة الاحتجاجية

الكاتب : الشرق الأوسط

التاريخ : 24 يوليو 2012 م

المشاهدات : 4626

في ما يلي تذكير بالعقوبات التي فرضت على نظام الرئيس السوري بشار الأسد منذ بدء الأزمة السورية:

* الاتحاد الأوروبي: ـ 10 مايو (أيار) 2011: عقوبات ضد 13 شخصية أساسية في النظام بينهم ماهر الأسد الشقيق الأصغر للرئيس، وعدد من أقربائه. تقضي هذه العقوبات بتجميد أموال هذه الشخصيات ومنعها من السفر إلى بلدان الاتحاد الأوروبي. كما فرض حظر «على صادرات الأسلحة والعتاد التي يمكن أن تستخدم في القمع».

ـ 24 مايو: منع منح تأشيرات دخول وتجميد أرصدة شملت الرئيس الأسد وتسعة مسؤولين آخرين.

ـ 24 يونيو (حزيران): عقوبات على ثلاثة من مسؤولي الحرس الثوري الإيراني متهمين بمساعدة النظام السوري في عمليات القمع.

ـ 24 سبتمبر (أيلول): الاتحاد الأوروبي يحظر أي استثمار جديد في القطاع النفطي السوري.

ـ 1 ديسمبر (كانون الأول): حظر تصدير معدات مخصصة لصناعة الغاز والنفط أو برامج معلوماتية تتيح مراقبة الاتصالات الهاتفية.

ـ 27 فبراير (شباط) 2012: تجميد أرصدة البنك المركزي وحظر تجارة المعادن الثمينة، وحظر على الرحلات المستأجرة التي تشغلها سوريا.

ـ 23 مارس (آذار): عقوبات تستهدف زوجة الرئيس الأسد ووالدته.

ـ 23 أبريل (نيسان): الاتحاد الأوروبي يحظر صادرات السلع الفاخرة ويزيد من التدابير المخصصة للحد من تصدير المعدات المستخدمة في القمع.

ـ 14 مايو: المجموعة الـ15 من العقوبات على قطاعي النفط والتبغ.

ـ 25 يونيو: فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على شركات جديدة وعلى وزارتي الدفاع والداخلية، وتوسع الحظر ليشمل بيع الأسلحة.

ـ 23 يوليو (تموز): الاتحاد الأوروبي يعزز عقوباته وإجراءات تطبيق الحظر على الأسلحة.

* الولايات المتحدة: ـ 29 أبريل (نيسان) 2011: عقوبات اقتصادية على ماهر الأسد وعلى أجهزة استخبارات ووحدة من الحرس الثوري الإيراني.

ـ 18 مايو (أيار): فرض عقوبات على الرئيس الأسد شخصيا وعلى مسؤولين آخرين.

ـ 10 أغسطس (آب): فرض عقوبات على أكبر مصرف تجاري تشرف عليه الدولة وعلى أول شركة مشغلة للهاتف الجوال في سوريا، «سيرياتل».

ـ 18 أغسطس: حظر استيراد المشتقات النفطية وتجميد أرصدة الدولة.

ـ 5 مارس (آذار) 2012: إدراج الإذاعة والتلفزيون على اللائحة السوداء.

ـ 30 مارس: فرض عقوبات على وزير الدفاع واثنين من كبار الضباط.

ـ 23 أبريل: واشنطن تجيز فرض عقوبات على شركات تزود سوريا بالتكنولوجيا.

ـ 1 مايو: الإعلان عن عقوبات على الشركات والأفراد الذين يحاولون الالتفاف على التدابير المتخذة.

ـ 30 مايو: الولايات المتحدة تعلن أنها ستقوم مع قطر بإغلاق نظامها المالي أمام البنك الإسلامي في سوريا.

ـ 18 يوليو (تموز): وزارة الخزانة تدرج على لائحتها السوداء 28 وزيرا وحاكم مصرف سوريا المركزي.

* سويسرا:

ـ 3 يوليو (تموز) 2011: بعد عقوبات على 23 شخصية، تجميد 31.8 مليون دولار (21.9 مليون يورو) من الأرصدة العائدة للنظام.

ـ 1 أكتوبر (تشرين الأول) و9 ديسمبر (كانون الأول): حظر الاستثمار في القطاع النفطي.

ـ 23 أبريل (نيسان) 2012: عقوبات على والدة الرئيس الأسد وعقيلته وعدد من أعضاء الحكومة.

ـ 9 يونيو (حزيران): سلسلة من العقوبات ضد قطاع المالية والنفط والمعادن الثمينة (العقوبات شملت نحو 128 شخصا و42 شركة).

* كندا: ـ 13 أغسطس (آب) 2011: كندا تجمد أرصدة كبار المسؤولين والشركات التابعة للنظام. ـ 30 مارس (آذار) 2012: فرض عقوبات على عائلة الأسد.

ـ 18 مايو (أيار): منع تجارة المواد الفاخرة (العقوبات تشمل 129 شخصا و44 كيانا).

* أستراليا: ـ 25 يونيو (حزيران) 2012: بعد الحظر على الأسلحة والعقوبات ضد أشخاص لهم صلة بالنظام، صدور إجراءات تحظر التعاملات التجارية في قطاعات النفط والاتصالات والمعادن الثمينة.

* الجامعة العربية: ـ 12 نوفمبر (تشرين الثاني) 2011: الجامعة العربية تعلق عضوية سوريا.

ـ 27 نوفمبر: تجميد المبادلات التجارية مع الحكومة وحساباتها المصرفية.

* تركيا: ـ 30 نوفمبر (تشرين الثاني) 2011: وقف الصفقات التجارية مع النظام. وعقوبات جديدة في ديسمبر (كانون الأول).

وأعلنت بلدان غربية عدة نهاية مايو طرد الدبلوماسيين السوريين المعتمدين لديها بعدما أغلقت سفاراتها في دمشق.

المصادر: